أساسيات الملكية الفكريـة

ما هي الملكية الفكرية؟

الملكية الفكرية هي ابتكار فكري يمتلكه فرد أو مؤسسة، ويعود للمبتكر بعد ذلك الاختيار بين تشارك هذا الابتكار بحرية مع الآخرين أو ضبط وتنظيم استخدامه بأساليب معينة.

وتكاد الملكية الفكرية أن تكون موجودة في كل مكان – فهي موجودة في المصنفات الابداعية مثل الكتب والأفلام والأسطوانات والموسيقى وبرمجيات الحاسوب، كما تتمثل في السلع الاستهلاكية مثل السيارات وأجهزة الحاسوب والأدوية ومختلف أنواع المعامل التي تم التوصل إلى إنشائها بفضل التقدم العلمي والتقني. ومن الممكن أن يندرج ضمن نطاق الملكية الفكرية الصفات المميزة، مثل المسميات التجارية والتصاميم، التي نعتمد عليها في اختيار ما نود شراؤه من المنتجات. وقد ترتبط حقوق معينة حتى بمنشأ المنتج كما هو الحال بالنسبة للشامبانيا والجبن الإيطالي. إن الكثير مما نطلع عليه أو نستخدمه على شبكة الانترنت، سواء أكان صفحة من صفحات الانترنت أو اسم موقع يتضمن كذلك ملكية فكرية أو يمثل نوعا من أنواعها.

لماذا تخضع الملكية الفكرية للحماية ومن المستفيد من ذلك؟

يمكن من خلال نظام حقوق الملكية الفكرية أن ننسب أي ابتكار أو اختراع إلى الشخص المخترع أو المنتج، ثم يمكن نتيجة لذلك ضمان ملكية المبتكر أو المنتج لذلك الابتكار والاستفادة منه تجارياً. ويعترف المجتمع، من خلال حماية الملكية الفكرية، بالمنافع التي تنتج عن تلك الحماية مما يوفر الحافز الذي يحمل الناس على استثمار الوقت والموارد في تشجيع الابتكار ونشر المعرفة.

تم تصميم نظام الملكية الفكرية بشكل يعود بالفائدة على المجتمع ككل ويضمن التوازن بين احتياجات المخترع والمستهلك. وتتيح حقوق الملكية الفكرية لأصحابها ضبط استخدام مصنفاتهم لمدة محددة من الوقت. ومقابل منح مثل هذه الحقوق يستفيد المجتمع بعدة طرق:

ويساهم نظام الملكية الفكرية في المجتمع من خلال:

- المحافظة على المنافسة العادلة وتشجيع إنتاج العديد من السلع العالية الجودة وتوفير الخدمات الجيدة .
- تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف.
- دعم الابتكار والاختراع .
- تشجيع التقدم التقني والثقافي.
- إثراء المعرفة والثقافة لدى المجتمع.

قد يضطر المبتكرون وأصحاب المشاريع الابتكارية، عندما لا تتوفر الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية الضرورية أو يصعب تطبيقها، إلى الاعتماد أكثر فأكثر على وسائل أخرى لحماية أنفسهم من التنافس غير المشروع كاللجوء إلى الأسرار التجارية أو العقود أو وسائل تقنية أخرى لمنع التقليد. وقد تَحُد هذه الوسائل من إمكانية تحقيق الأهداف المبينة أعلاه.

كيف تتم حماية الملكية الفكرية؟

تتم حماية الملكية الفكرية عادة عن طريق منح مخترع مصنف ما حقوقاً حصرية لاستغلال مصنفه استغلالاً تجارياً لمدة محدودة من الزمن. ويحق لأصحاب هذه الحقوق أيضاً بيعها أو ترخيصها أو التصرف بها بطرق أخرى.

وتمنح حقوق الملكية الفكرية وفقاً للقوانين المحلية النافذة في كل بلد أو إقليم. وعلاوة على ذلك فإن الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية تنظم العلاقة بين القوانين والإجراءات أو تسمح بتسجيل حقوق الملكية الفكرية في عدة بلدان في وقت واحد. وتتم حماية مختلف أنواع الملكية الفكرية، كالإبداعات الأدبية والفنية والاختراعات والعلامات التجارية والرسومات، على سبيل المثال لا الحصر، بطرق مختلفة:

- تتم عادة حماية الإبداعات في المجالات الأدبية والفنية، كالكتب واللوحات والموسيقى والأفلام والأسطوانات وبرامج الحاسوب، بواسطة حقوق التأليف أو ما يعرف بالحقوق ذات الصلة.
- تتم حماية الاختراعات التقنية عادة بواسطة البراءات .
- بالإمكان حماية الصفات المميزة، كالكلمات والرموز والروائح والألوان والأشكال، التي تميز مصنف أو خدمة ما عن غيرهما، بواسطة حقوق العلامة التجارية.

- تنطبق حماية الرسومات والتصاميم على المظاهر الخارجية المعينة التي تتسم بها السلع، مثل الأثاث وقطع أجسام السيارات وأدوات المائدة والمجوهرات .
- تعتبر المؤشرات الجغرافية والأسرار التجارية كذلك أنواعاً من الملكية الفكرية وتوفر لها معظم البلدان أنواعا معينة من الحماية القانونية.
- تساعد أحكام منع التنافس غير المشروع في المجال التجاري أيضاً على حماية الأسرار التجارية وأنواع أخرى من الملكية الفكرية.
- تتوفر في بعض البلدان حماية قانونية معينة للأصناف النباتية والدوائر المتكاملة وقواعد البيانات. وقد ساعدت هذه الحماية في تشجيع إيجاد مجالات متنوعة من الأعمال.

وبالإمكان حماية نفس المنتج بواسطة أكثر من نوع من أنواع حقوق الملكية الفكرية في عدة بلدان في نفس الوقت.

حقوق التأليف

وضعت حقوق التأليف لتشجيع إنتاج الابتكارات الفنية والمؤلفات الأدبية والموسيقية والكتب واللوحات والسينما والأسطوانات والبرمجيات الأصلية. ويكافئ نظام حقوق التأليف الإنتاج الفني بإتاحة المجال للمنتج للاستفادة من مصنفه تجارياً، وعلاوة على منح الحقوق الاقتصادية، تمنح حقوق التأليف أيضاً حقوقاً معنوية للمؤلف أو المخترع تمكنه من طلب الحماية لمصنفه ومنع أي تشويه أو تحريف لمصنفه قد يلحق الضرر بسمعته.

ويجب أن يكون المصنف ابتكاراً أصيلا يتخذ شكلاً معيناً وثابتاً، لكيَ يستحق الحماية الخاصة بحقوق التأليف وتصبح حقوق التأليف تلقائيا حقا مكتسبا للمؤلف فور ابتكاره للمصنف، مع العلم بأنه توجد في بعض البلدان نظم تسجيل توفر منافع إضافية. ومن ثم يجوز ترخيص ذلك المصنف أو التنازل عنه، مثلا لناشر أو منتج كما جرت العادة. وعليه يمنح المؤلف حقا استئثاريا في العمل لمدة معينة تبدأ عادة من تاريخ ابتكار المصنف وتمتد الى خمسين أو سبعين عاماً بعد وفاة المؤلف.

ويسمح قانون حقوق التأليف للمؤلف التحكم بأنواع معينة من استخدام مصنفه. وتشمل أنواع الاستخدام هذه، التي يجوز المؤلف السماح بها أو منعها، استنساخ المصنف أو توزيعه أو تأجيره أو تسجيله أو نقله

إلى عموم الناس أو إذاعته أو ترجمته أو اقتباسه. ولا يملك المؤلف في بعض البلدان حق منع أنواع معينة من استخدام مصنفاته، إلا أنه يبقى له الحق في تلقي أجر لقاء استخدامها. وتوجد في كل بلد استثناءات تتيح لعموم الناس أنواعاً معينة من استخدام تلك المصنفات دون دفع أجر أو الحصول على إذن من المؤلف. ومثال ذلك الاستشهاد بعبارات محدودة لأغراض الإيضاح أو التعليم.

وتوفر معظم البلدان حماية مماثلة لمنتجي التسجيلات الصوتية والفنانين والمذيعين. ويتمتع الفنَانون والمنتجون والمذيعون في بعض البلدان والذين يقدمون أعمالا محمية بحقوق التأليف بحماية حق المؤلف تماماً مثلما يتمتع بها المؤلفون أنفسهم. وفي بلدان أخرى يتمتعون بدلاً عن ذلك بحقوق مشابهة أو حقوق ذات صلة. وقد اكتسبت حقوق المؤلف أهمية متزايدة مع ظهور التقنية الرقمية والانترنت حيث تشكل نوعاً مهماً من حماية الملكية الفكرية للمحتوى الذي يوزع عبر الانترنت، وحيث تواجه الحماية صعوبة في التطبيق.

وتوجد عدة اتفاقات دولية خاصة بحماية حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة، منها اتفاقية بيرن (لسنة 1886) بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية، واتفاقية روما (لسنة 1961) بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة، واتفاقية جنيف (لسنة 1971) بشأن حماية منتجي التسجيلات الصوتية من استنساخ تسجيلاتهم دون تصريح، ومعاهدة الوايبو بشأن حقوق التأليف (1996)، ومعاهدة الوايبو بشأن الأداء الفني والتسجيل الصوتي (1996). وتتناول المعاهدتان الأخيرتان حماية حقوق المؤلفين في المجال الرقمي. وتعتبر اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (1994) أول اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وتغطي هذه الاتفاقية معظم أنواع الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق التأليف والحقوق ذات الصلة.

البراءات

تمنح البراءة للمخترع، لمدة معينة من الوقت، الحق في منع الآخرين من استخدام مصنفه أو صنعه أو بيعه أو عرضه للبيع أو استيراده بدون تفويض منه. وفي المقابل يجب على المخترع الكشف عن تفاصيل اختراعه في وثيقة براءة يتاح لعموم الناس الاطلاع عليها. وبهذه الطريقة تمثل البراءات عقداً اجتماعيا بين المجتمع ككل والمخترعين. أما الابتكار الذي يفضل المخترع الاحتفاظ بسريته فيعرف باسم الدراية أو السر التجاري، وتمم حمايتهما بموجب قواعد مختلفة.

تستمر حماية البراءة في معظم البلدان سارية المفعول لمدة 20 سنة اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب وإصدار البراءة من قبل مكاتب البراءات الوطنية أو الإقليمية التي يتوجب على المخترع تقديم طلب الحماية إليها.

يجب توفر الشروط الثلاثة التالية في الاختراع ليتم منحه براءة:

- يجب أن يكون جديداً لم يسبق نشره أو استخدامه من قبل الجمهور.
- يجب أن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي، أي أن يكون شيئاً يمكن صنعه أو استخدامه استخداماً صناعياً.
- يجب ألاَ يكون "أمرا بديهياً"، أي ألاَ يكون اختراعاً من الممكن أن يخطر ببال أي شخص على قدر من المهارة في مجال ذلك الاختراع.

اعتمدت العديد من البلدان أنظمة البراءات على مدى السنين للأسباب التالية:

- تشجع هذه الأنظمة الكشف للجمهور عن المعلومات فتزداد بذلك مقدرة الناس على الحصول على المعرفة الفنية والعلمية. فبدون التأكيدات التي توفرها البراءة، قد يقرر المخترع أو الشركة المخترعة الاحتفاظ بسرية الاختراع.
- توفر هذه الأنظمة الحافز على الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير وفي الاختراعات المستقبلية.
- يشجع تحديد مدة حماية البراءة على التعجيل في الاتجار بالاختراع كي يجني الناس، عاجلاً وليس آجلاً، فوائد ملموسة من الاختراع.
- تساعد البراءات، بتشجيع نشر تفاصيل الاختراعات، على تفادي تكرار الأبحاث، كما تحفز على القيام بالمزيد من الأبحاث والاختراعات والتنافس.
- ينظر إلى البراءات على أنها امتلاك شرعي للملكية الفكرية يتم منحه بعد عملية فحص قاسية.

يوجد عدد من الاتفاقات الدولية بشأن حماية البراءات أهمها، بالنسبة للقضايا الجوهرية، اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (1883)، واتفاقية منظمة التجارية العالمية بشأن الجوانب المتصلة بالتجارية من حقوق الملكية الفكرية (1994)، أما المعاهدات الرئيسية بشأن المسائل الإجرائية للبراءات فتشمل معاهدة التعاون بشأن البراءات (1970) ومعاهدة قوانين البراءات (2000). تحدد الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات قواعد الحصول على البراءات الأوروبية التي تصبح أيضاً عند منحها براءات وطنية سارية المفعول في البلدان المعنية.

العلامات التجارية

تتيح العلامات التجارية للمستهلكين والشركات التمييز بين السلع والخدمات التي يقدمها مختلف المنتجون واختيار منتجات المصانع التي يثقون بسمعتها.

تعتبر المصانع ومقدمو الخدمات الذين يستثمرون الوقت والجهد والمال لإيجاد انطباع حسن عن منتجاتهم وخدماتهم بأن العلامات التجارية هي وسيلة لمنع الآخرين من استغلال سمعتهم استغلالاً غير مشروع. ويضمن ذلك قيام منافسة مشروعة بين المتنافسين في السوق ويشجع المنتجين على الاستثمار في جودة وسمعة منتجاتهم أو خدماتهم.

يمكن أن تنطبق حماية العلامات التجارية على الأصناف والأسماء والإشارات والرموز، وحتى على الألوان والروائح والأصوات والأشكال. وباختصار يمكن تقريباً حماية أي صفة مميزة يحملها المنتج أو الخدمة وتميزه عن غيره باعتبارها علامة تجارية.

ويجب في معظم البلدان تسجيل العلامة التجارية في مكتب وطني أو مكتب حكومي إقليمي للعلامات التجارية بغرض استخدامها على سلع أو خدمات معينة كي تتسنى حمايتها. ويستطيع مالك العلامة التجارية منع الآخرين من استخدام العلامة التجارية التي يملكها، أو علامة تجارية مماثلة، لنفس السلع أو الخدمات أو لسلع أو خدمات مماثلة إذا كان ذلك الاستخدام يسبب خلطاً في ذهن الجمهور بين تلك المنتجات أو الخدمات. وفي كثير من البلدان، تكون العلامات التجارية المشهورة أو المعروفة على نطاق واسع خاضعة للحماية من أي استخدام يحط من قدرها أو يقلل من قيمتها أو يستغل سمعة العلامة المشهورة استغلالاً غير مشروع.

تعتمد جميع مؤسسات الأعمال تقريباً، الكبيرة منها والصغيرة، على العلامات التجارية. وتستخدم حماية العلامة التجارية أكثر من أي شكل آخر من أشكال الملكية الفكرية في اقتصاد البلدان النامية كما في اقتصاد البلدان المتقدمة. وتضمن العلامات التجارية للمستهلكين إمكانية معرفة منشأ السلع. وتتيح سجلات العلامات التجارية سهلة الاستخدام لأغراض البحث لمؤسسات الأعمال تفادي اختيار علامات جديدة قد يحدث الخلط بينها وبين علامات موجودة من ذي قبل.

ويتم الآن استخدام العديد من العلامات التجارية كأسماء مواقع على شبكة الإنترنت. ولا زالت المشاكل المتعلقة بتعايش أنظمة أسماء المجال مع أنظمة العلامات التجارية قيد البحث لمعالجتها. ويتم التعامل مع

التسجيل التحايلي لعلامات تجارية يملكها آخرون كأسماء مواقع باستخدام إجراءات فض النزاعات على شبكة الانترنت مباشرة طبقاً للسياسة التي وضعت في البداية من قبل هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان).

توجد عدة اتفاقيات دولية بشأن حماية العلامات التجارية. وأهم تلك الاتفاقيات، التي تعالج المسائل الجوهرية هي: اتفاقية باريس بشأن حماية الملكية الصناعية (1883)، ومعاهدة قوانين العلامات التجارية (1994)، واتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (1994). وقد تم اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قوانين العلامات التجارية في 28 مارس 2006. أما فيما يخص المسائل الإجرائية، فالمعاهدات الرئيسية هي اتفاقية مدريد بشأن تسجيل العلامات الدولية (1891) والبروتوكول الخاص بها (1989)، واتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات (1957).

وتسمح اللائحة التنفيذية رقم 94/40 الخاصة بعلامة الاتحاد الأوروبي في أوروبا، لمالكي العلامات التجارية بتسجيل علامة تجارية واحدة تكون سارية المفعول في السبعة وعشرين دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتمنح وسيلة الارتباط التي أنشئت في 1 أكتوبر 2004 بين علامة الاتحاد الأوروبي وبروتوكول مدريد مالكي العلامات التجارية مرونة أكبر للحصول على حماية الدولية للعلامات التجارية.

التصاميم

تحمي حقوق التصاميم الجوانب المرئية الجديدة والأصيلة من المنتج ومغلفاته. وتقوم متطلبات الحماية عادة على أساس مفاهيم قانون البراءات (الحداثة) وقانون حقوق التأليف (الأصالة). ويجب أن يظهر التصميم الذي يستحق الحماية صفات جمالية وألاَ يكون سبقه تصميم معروف يماثله أو يشبهه بمجمله. ويمكن وضع التصاميم بحيث تكون ثنائية الأبعاد (الرسومات) أو ثلاثية الأبعاد (النماذج). تساهم التصاميم مساهمة كبيرة في رواج السلع، وتشكل أصولاً أساسية في العديد من الصناعات كالنسيج والأزياء والسيارات والأثاث والزخرفة.

يختلف نظام حماية التصميم من بلد إلى آخر، إلا أنه قد تم التوفيق بين ما هو معمول به في بلدان الاتحاد الأوروبي فأدى ذلك إلى إصدار حقوق التصميم للاتحاد الأوروبي بحيث يسري مفعولها في البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتخضع حماية التصميم في معظم البلدان للتسجيل، مع

أن هناك اتجاه الآن في الاتحاد الأوروبي لمنح حماية قصيرة الأجل، لمدة ثلاث سنوات مثلاً، للتصاميم غير المسجلة.

وبشكل عام، تظل التصاميم المسجلة تتمتع بالحماية لمدة 25 سنة، يجوز لمالك التصميم المحمي خلالها منع صنع أو بيع أو استيراد أو تصدير أية منتجات تتضمن التصميم أو تستخدمه. يستطيع مالك التصميم، حسب البلد المعني بالأمر، الاستفادة في نفس الوقت من الحماية بموجب قوانين حق التأليف والعلامات التجارية والبراءات. ولقد استفادت حماية التصميم في أحد جوانبها مؤخراً من عملية توفيق هامة وواعدة. تسمح اتفاقية لاهاي (1925) بشأن الإيداع الدولي للرسوم والنماذج الصناعية بتقديم طلبات حماية التصاميم في موقع مركزي في مختلف البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية (من ضمنها أوروبا). ويخضع تصنيف السلع، فيما يخص المسائل الإجرائية، لاتفاقية لوكارنو (لسنة 1968).

الأسرار التجارية

تشمل الأسرار التجارية أنواع مختلفة من المعلومات المتعلقة بالأعمال، سواء أكانت فنية أو تجارية أو مالية، لا يعرفها عامة الناس المعنيون بالأمر أو لا يسهل عليهم التأكد منها، وتمنح المؤسسة التجارية ميزة تنافسية (مثل عمليات الصنع، والتقنيات، والدراية، وقوائم العملاء ولمحات عن حياتهم، وأساليب التوزيع، والمعلومات المالية، والمكونات، الخ). وبشكل عام، تكون المعلومات جديرة بحماية السر التجاري إذا تم تصنيفها بأنها ذات طبيعة جوهرية أو سرية كما هو مبين في المادة 39 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ويُمنح السر التجاري دون تسجيل ويظل ساري المفعول لمدة غير محددة من الوقت، وبشكل عام طالما تمت المحافظة على السرية. وعندما يكون السر التجاري عبارة عن دراية جديرة بالحصول على براءة، يجب مقارنة مدى الحماية القانونية التي يوفرها قانون البراءات مع الوضع القانوني للسر التجاري قبل اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان الأفضل الحصول على براءة للاختراع أو إبقائه سرا تجارياً. ويتوقف هذا القرار أيضاً على نوع الدراية ذات الصلة والغرض المنوي استخدامها له ومدة التفوق التنافسي المتوقع وإمكانية المحافظة على السرية على المدى الطويل. ومن بين الصفات المميزة للسر التجاري هي استحالة تجاهل أو تجاوز مفعول نقل المعلومات بعد إفشائها. ولهذا السبب فإن مالك السر التجاري عند نقله إياه يولي عناية فائقة لشروط السرية ومدى فعالية أوامر الحظر القضائي التي يمكن استصدارها من محليا لمنع نشر المعلومات درن تفويض.

وبما أن مؤسسات الأعمال أصبحت تدرك أكثر فأكثر قيمة الأسرار التجارية، وقيمة اتفاقات السرية وعدم كشف الأسرار، وقيمة اتفاقات عدم المنافسة التي ترد في عقود التوظيف، أخذت الآن تستعملها على نطاق واسع أثناء تعاطي الأعمال التجارية وفي سياق علاقات التوظيف في محاولة منها للحد من التسرب غير المرغوب ومن استخدام المعلومات التجارية القيّمة. وعلى أية كل حال تظل حماية السر التجاري ضعيفة في الكثير من البلدان بسبب الافتقار إلى تشريعات وقائية من ناحية وبسبب عدم وعي القضاء والهيئات الإدارية الأخرى من ناحية أخرى. تنص المادة 39 من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على ضرورة وجود عقوبات، على الحصول غير المشروع على السر التجاري أو استخدامه أو الكشف عنه، تُفرض من خلال تطبيق القوانين الخاصة بالمنافسة أو الممارسات غير الشرعية – وهي فرع من قانون الأضرار. ويمكن أيضاً اعتبار الإخلال بتعهد المحافظة على السرية أنه مخالفة للعقد. وفي حالات محدودة، قد يكون الحصول غير المشروع على الأسرار التجارية جرماً جنائياً شأنه شأن السرقة والتجسس التجاري.

ويمثل نقل الدراية بحد ذاتها، أو كجزء من اتفاقيات التراخيص التي تدمج بين البراءة والدراية، أسلوباً معروفاً جداً لاستغلال الأسرار التجارية ذات الطبيعة التقنية. وقد تراجع الآن حجم إعاقة القيود الوطنية ذات العلاقة لنقل الدراية عبر الحدود بموجب هذا النوع من الاتفاقيات